http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1836) السنة السابعة - الخميس (1) تموز 2010

قضية رأي عام.. الصحافة بين مطرقة الإرهاب وسندان قوانين صدام حسين

استطلعت المدى، أراء عدد من الاعلاميين والصحفيين العراقيين.. بشأن الدعوى المقامة ضد جريدة المدى بشأن خبر منشور تناقلته الكثير من وسائل الاعلام وقد اعرب المستطلعون عن استغرابهم واستهجانهم لموقف القضاء العراقي من هذه القضية خصوصاً واننا في العراق الجديد نسعى الى بناء الديمقراطية وحرية الاعلام وصولاً الى مجتمع ديمقراطي مؤسساتي، واكدو تضامنهم مع جريدة المدى في مواجهة بعض الاشتغالات القضائية التي تحاول ان تحد من حرية الاعلام متمسكة بقوانين استبدادية سنت في زمن دكتاتورية صدام.

المدى

بغداد / كاظم الجماسي

× إعلاميون يستنكرون إقامة الدعوى ضد المدى

× لاوجود لصحافة حرة نزيهة مع العمل بقوانين القمع الصدامي

× لابد من زوال التعارض القائم بين تشريعات العقل الشمولي ومتطلبات إعلام دولة ديمقراطية

× نتضامن مع المدى لما تلعبه من دور واضح في تعزيز النهج الديمقراطي الرصين

× هناك تواطؤ من قبل الأجهزة التنفيذية للحكومة في عدم تغيير القوانين القامعة للحريات الصحافية

يشكل تاريخ الصحافة العراقية منذ صدور اول جريدة عراقية اواسط القرن التاسع عشر مرآة شديدة الوضوح ترى من خلالها كل تناقضات وصراعات مكونات المجتمع العراقي ازاء السلطات المختلفة التي حكمته، ومثلت الصحافة الحرة صوت الشعب في كل المراحل، الامر الذي كلفها الكثير من العواقب من بينها القتل والنفي والسجن والتلجيم القسري تحت سلطة الخوف، وهذا ما كان باديا بجلاء ايام الحكم الشمولي، وما ان تهاوى صنم الشمولية، حتى انتفض المارد – الشعب العراقي – من قمقمه مطلقا صوته بأقصى ما استطاع، عبر ظاهرة لافتة في صدور المئات من الصحف والمجلات، وبث مرئي ومسموع مافتئ يتنامى، وغير ذلك مما تتيحه الديمقراطية بوصفها نهجا للحياة العامة. ولم يكن ظهور جريدة المدى بل مؤسسة المدى بأكملها وليد غاية نفعية او ايديولوجية لها مقاصد تسخر لخدمة طرف ما على حساب اطراف اخرى، ومنذ العدد الاول كانت رسالة المدى واضحة من دون لبس او تمويه، فحواها دعم وتفعيل كل مامن شأنه تحقيق مجتمع يحكمه القانون بوصفه الضابط الاول لتحضر المجتمعات، وينتهج الديمقراطية اسلوبا متقدما لسيادة العدالة الانسانية، ويحترم حقوق ابناء مكوناته جميعها من دون استثناء او تفضيل، واستخدمت المدى كل ممكناتها الثقافية والاعلامية ولم تزل، من اجل انجاز تلك المهمة النبيلة.

غير ان ماسبق راح يصطدم ببعض العقول والانفس ممن لم تزل تعشعش في زواياها عتمة الشمولية وبلادة الاستبداد، وراحت تلك العقول والانفس (تجتهد) في التعبير عن دواخلها بنحو عشوائي يبتغي النيل من المدى من دون اية حيثيات منطقية. وتضامنا مع المدى ابدى اعلاميون واكاديميون وجهات نظرهم مستنكرين الدعوى المقامة ضد المدى..

عبد الزهرة زكي: لابد من تشريعات جديدة

يقول رئيس تحرير جريدة الصباح الاعلامي عبد الزهرة زكي: بقدر ما تكون لدى العراقيين ثقة بالقضاء العراقي، وبقدر ما نحتاج الى ان يكون هذا القضاء هو الفيصل في كل القضايا الخلافية، فان القضاء يحتاج الى تحديث الكثير من التشريعات التي تسمح له بالعمل كقضاء في دولة ديمقراطية.. والاعلام والمشكلات الناجمة عن عمله هو في مركز هذه الاشكالية والتعارض بين تشريعات هي نتاج لعقل شمولي وبين متطلبات اعلام دولة ديمقراطية. لا بد من تشريعات جديدة تكفل حرية العمل الاعلامي وتضمن لمؤسساته اداء حرا مستقلا..

وفيما يخص مشكلة المدى مع القضية المثارة الآن قضائيا ارى ان الامر قد التبس على جهة الاشتكاء، فالمدى نقلت خبرا عن جهة اعلامية معروفة ومعتبرة، وبالتالي فاي خلاف هو محصور بين (سوا) وجهة الاشتكاء، وبعكسه فان المشتكي يفترض به ان يقيم دعوى على كل الوسائل الاعلامية التي نشرت الخبر نقلا عن (سوا)، وهذا غير جائز، واتحدث هنا كخبير اعلامي، ولا يمكن للقضاء ان يبت في القضية من دون الاستئناس برأي خبير قضائي..

وفي كل الاحوال لا يستدعي الامر حتى مساءلة (سوا)، ذلك ان توضيحا مكتوبا ل(سوا) ولوسائل الاعلام الاخرى كفيل بتصويب خطأ (ولا استطيع ان اجزم ان سوا اخطأت فربما لديها ما يبرر ويسمح لها ببث ما بثته).

في الكثير من المشكلات كان القضاء الى جانب الاعلام فاستغرب ان يكون هو طرفا ضد مؤسسة محترمة مثل المدى، وقد سبق لي العمل فيها والاسهام في تأسيس صحيفتها، وكان الحرص على الاداء المهني وعلى دقة المعلومات هو ديدن العاملين فيها الذين هم جزء اساس من الاعلام العراقي الجديد وبين البناة المخلصين للعراق الديمقراطي.

احمد المهنا: لا... لاعتقال العقل

ويقول رئيس تحرير جريدة العالم احمد المهنا: اجد من حيث المبدأ ان حرية التعبير هي الرحم لجميع الحريات الاخرى، واستناداً الى حقيقة اننا شعب وبلد خرج للتو من جمهورية الصمت الى فضاء جمهورية الكلام، فينبغي لنا جعل حرية التعبير صمام امان حقيقياً للحياة العامة، وهي فعلا كذلك. وعليّ ان اقول انا ضد كل تقييد للحريات الصحفية سواء كان ذلك ضد المدى او اي جريدة او اي قناة اعلامية اخرى .. حتى دعوى التشهير والقذف والاساءة الشخصية ينبغي ان لا يروج ولا يؤخذ بها فقد شاع في الصحافة موضوع حق الرد..

وقد سبقتنا الدول المتقدمة في هذا المجال، ولدينا أنموذج ناجح في الصحافة الامريكية، فقد اقرت المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة قانونا في عام ١٩٦١ منعت فيه محاسبة او مقاضاة الصحافة، على اي رأي تطرحه،حتى التشهير والاساءة..

نحن بحاجة الى المزيد من الحرية كيما نؤكد ذواتنا كبشر، بعد استلاب طويل واعتقال للعقل الذي مورست ضده كل انواع التعسف والاقصاء والقمع.

اسماعيل زاير: دعوة ملحة للمراجعة

فيما صرح رئيس تحرير جريدة الصباح الجديد اسماعيل زاير: نحن جميعا نتضامن مع الزميلة المدى التي تعد من بين اربع اوخمس صحف مهمة في البلاد، لما تلعبه من دور واضح في تعزيز النهج الديمقراطي الرصين، من خلال ادائها المهني العالي والمسؤول.

وبهذه المناسبة ندعو الى مراجعة قوانين صدام المقيدة للحريات التي لم يطلها التغيير على الرغم من عبور قرابة السبع سنوات من ممارسة النهج الديمقراطي.ان اسلوب اقامة الشكاوى ضد الجرائد يثير قلقنا بل هلعنا كصحفيين، ولانتمنى على السيد المدعي العام ممارسة هذا الاسلوب المنافي لابسط حقوق المواطنة التي يكفلها الدستور، فما بالك بحرية الصحافة التي تشكل ركنا مكينا لنجاح الممارسة الديمقراطية، ولذا نهيب بالسيد المدعي العام فتح قنوات الاتصال مع الجهات الاعلامية، من خلال الاستفسار والتداول بشأن القضايا التي تنشر هنا وهناك وهذا ابسط ملمح من ملامح النهج الديمقراطي .

ختاما نحن مع المدى في موقفها هذا، كما اننا نحترم القانون وندعو الى تعزيز دوره، ولكن بشرط ان يشمل ذلك كل الجهات التنفيذية والتشريعية والرقابية وغيرها من الجهات ضمن سياق من التوافقات الدستورية والديمقراطية.

ابراهيم الحريري: برم حكومي متزايد

ويؤكد مدير تحرير جريدة طريق الشعب ابراهيم الحريري: أن هناك تناقضاً كبيراً بتنا نشاهده اليوم بين ذيول السلوك الدكتاتوري والمنهج الديمقراطي الذي ينتهجه الدستور، واخذت تشتد في الاونة الاخيرة العقبات والموانع في ممارسة الحريات العامة، وبات التدخل سافرا في شؤون منظمات المجتمع المدني والصحافة وغيرها من النشاطات المدنية الاخرى، وما الاعلان الاخير لوزارة الداخلية والذي حجمت فيه ممارسة التظاهر الذي يعد حقا اساسيا من حقوق المواطنين، الا ثلما خطيرا في جرف الديمقراطية الوليدة في بلادنا.

كما اخذت الحكومة الحالية تزداد برما بكل اشكال التحرك الجماهيري وكذلك اصوات الصحفيين الحرة. نحن مع الدفاع عن المدى وعن حرية التعبير التي كفلها الدستور، ونحن مع الوقوف ضد كل اشكال المنع والخنق لحرية الصحافة و الحريات الاخرى كافة .

امير الحلو: نستنكر تقييد الصحافة

ويرى رئيس تحرير جريدة الجريدة أمير الحلو: ان الدعوى المقامة على جريدة المدى اكدت ان ابسط حقوق الحرية الصحفية غير متوفر حاليا،فعلاوة على مايواجه الصحفي من مخاطر تمثلت بالقتل والخطف والتهديد، تأتي الان طريقة جديدة للضغط على الصحفيين والصحافة لسلبهم حق التعبير عن وجهة النظر، حتى في اصغر الامور الحياتية والمعيشية، وما حدث مع المدى يبرز جانبا سلبيا في هذا المضمار، اذ انها نقلت خبرا مذاعا ومباحا، تعرف الجهات الحكومية والقضائية اصلا ملكية الاذاعة التي بثت الخبر ونقلته المدى عنه /، وقد قيل في الامثال ان ناقل الكفر ليس بكافر، وحاشا للمدى ان تكون كافرة، لانها معبرة ومدافعة عن حرية الصحافة بمختلف الوسائل .

لذلك اننا كصحفيين عاشوا مراحل تقييد الصحافة في السابق واخضاعها لمتطلبات النظام الشمولي نستنكر ان تبرز هذه الظاهرة من جديد في ظل الاوضاع الراهنة.

معاذ عبد الرحيم: مسألة فيها نظر

ويشير الاعلامي المخضرم معاذ عبد الرحيم: الى ان من مميزات النظام الجديد الدعوة الى حرية الاعلام والصحافة، كما ان الاعلام يجب ان يكون حرا غير خاضع لسياسة الحكومة كما ينبغي ان تكون الصحافة مستقلة، وهي رقيب على السلطة التنفيذية واجهزة الدولة الاخرى، ولكن اليوم نجد ان الصحافة ملاحقة من قبل اجهزة الدولة، وتقام عليها الدعاوى، ويلاحق بعض الصحفيين لمجرد انه نشر خبرا او ابدى رأيا، كما من المفروض التزام الدولة بمواد الدستور التي اباحت للصحافة حريتها وللصحفيين ممارسة عملهم بحرية تامة.

وهذا لايعني ان يكون مفهوم الحرية منفلتا غير مرتبط بالاعراف والقوانين، والملاحظ ان الصحافة العراقية حتى الان ملتزمة بقوانين النشر، ولم تثر حتى الان مشكلة كبيرة تتعلق بالدستور وحقوق الانسان عموما .

الخبر المشار اليه والذي نشر في عدد من الصحف والمثار من قبل المدعي العام واقتصار الدعوى على المدى مسألة فيها نظر وغير مبررة.

د. نبيل جاسم: معاملة مخجلة حقا

فيما يوضح مدير اخبار قناة السومرية د.نبيل جاسم: بشأن العلاقة بين النظام الديمقراطي والقوانين القديمة التي تحكم عمل الصحافة في العراق، كنا دائما نقول ان شكل النظام السياسي في العراق الجديد لا يتلاءم مع طبيعة القوانين القديمة التي مازال العمل بها ساريا، و نقول دوما ان استخدام هذه القوانين لايعني ان حرية الصحافة بمأمن منها، وما حدث مع المدى ومع وسائل الاعلام الاخرى هو جزء من هذا المسلسل الدائم لخنق حرية التعبير.

ان القوانين النافذة اليوم في العراق قوانين مخجلة بحق حرية التعبير، ولا اخفيك هناك تواطؤ من قبل الجهاز التنفيذي في العراق على عدم تغييرها، لانها مازالت تخدم السلطة في العراق، والمخجل ان يعامل الصحفي في العراق بهذه الطريقة المدانة، او ان توضع وسائل الاعلام على قدم المساواة مع اللصوص والخارجين عن القانون .

الحادثة موضع الحديث تدق ناقوس الخطر من جديد وتنبهنا الى ان هناك قوانين قمعية مازالت سارية، آن الاوان لايقاف العمل بها واقرار بدلا عنها قوانين حق الحصول على المعلومة ونشرها من دون قيد او شرط.

د. كاظم المقدادي: (المدى) نبض الشارع

ويؤكد الاعلامي والاكاديمي د.كاظم المقدادي: أن هناك كما يعلم الجميع ثلاث سلطات هي السلطة التنفيذية الممثلة بالحكومة والسلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب والقضائية الممثلة بمجلس القضاء الاعلى ولكن هناك سلطة رابعة ممثلة بالصحافة قد تكون غير معرفة دستوريا ولكنها في العرف الاجتماعي سلطة رابعة في المجتمعات الديمقراطية، ولهذا اقول ان مجلس النواب كسلطة تشريعية نقابية ينبغي ان يكون هناك من يراقب اداءه، وليس غير وسائل الاعلام من يرصد الاداء النيابي الرديء وهذا ينسحب على السلطتين التنفيذية والقضائية، ان سلطة الصحافة لاتستند في الانظمة العربية الى عرف دستوري محدد، غير انها تمتلك سندا وثيقا من عرف اجتماعي بوصفها نبض الشارع وهي كلمة الشعب. وكإعلامي اعتقد ان المدى في هذا الاتجاه، وبهذا الصدد اعتقد ايضا ان السلطة القضائية تسرعت في اقامة دعوى على جريدة المدى. وربما يشجع هذا على اقامة دعاوى اخرى ضد صحف حرة اخرى كالمدى. اذن كخلاصة هناك تداخل وعدم فهم موضوعي لدور الصحافة في المجتمع، واقصد طبعا الصحافة الحرة النزيهة المستقلة وليس الصحافة المأجورة.

حسن العاني: مزيد من المتاعب

ويجد الصحافي حسن العاني: ان علينا ان نسأل اولا : هل هناك ثمة فارق بين الديمقراطية والديكتاتورية في بلدان العالم الثالث، ام ان كلا هاتين المفردتين متساويتان، والوقائع التي نتلمسها في هذه البلدان تشير الى هذه الحقيقة، وهي ليست مزعجة دائما، فيبدو ان للديمقراطية نكهة لا تختلف عن الديكتاتورية لمن تذوق طعمهما، وقد جربنا في العراق هذا الوليد الذي انتظرناه خمسا وثلاثين سنة فجاء بعد ولادة عسيرة مخيبا لانتظارنا واحلامنا الجميلة حتى ان الفرد منا تمنى احيانا ان يتخلص من هذا المولود وتمنى لو ان الرحم العراقي لم يلد شيئا اسمه الديمقراطية!!!. حيث لم نجد من وليدنا الجديد غير مزيد من متاعب صدام حسين وكأننا بحالة امتداد ابدي لنوع من انواع القهر القدري.

عبد العزيز لازم: القضاء العراقي أداة لحل المعضلات أم غير ذلك؟

ويذكر الاعلامي والكاتب عبد العزيز لازم: معروفة هي طبيعة المشكلات التي تحيط بالعملية الديمقراطية في العراق، ومعروفة هي ايضا اسباب الاعاقة والتململ الموضوعة في طريقها نحو الانتعاش والرسوخ. ولعلنا لا نجانب الحقيقة اذا قلنا ان ضعف حضور القانون في هذه المسيرة هو احد اشرس هذه المعضلات وقد تفاعل الناس، وكذلك السياسيون الوطنيون باقامة المؤسسة القضائية وفروعها في البلاد باعتبارها اعمدة وليدة لابد منها لتشذيب ما يعتري العملية الفتية من نقاط الضعف وعوامل الاضعاف. وعندما انطلق الاعلام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ واكب العملية الديمقراطية، و كانت المدى التي تحولت الى مؤسسة اعلامية وثقافية عملاقة تغطي كل العراق في مقدمة هذه النشاطات التنويرية، التي كرست نفسها لخدمة العراق الجديد على اساس القانون وعلى اساس احترام مؤسساته فضلا عن المساهمة في تعزيز المؤسسات التشريعية والقضائية ومؤسسات الحكومة المنتخبة. لقد سارعت المدى الى وضع امكانياتها في خدمة الاهداف العليا للدولة التي لازالت تتعافى من نقاط الضعف.

في هذا السياق لا نريد ان نعتقد بأن احدى نقاط الضعف هذه هو جهاز القضاء، لان هذا المرفق الحساس وضعت له مهمة كبرى قوامها تصحيح الاخطاء وليس ارتكاب الاخطاء. فما ذنب جريدة المدى مثلا ان هي نشرت خبرا مستقى من اذاعة دولية معروفة وهي اذاعة سوا وان اسم هذا المصدر قد ذكر ارتباطا بالخبر نفسه. أليس من الحكمة (الحكمة صفة لابد منها لمؤسسة الادعاء العام) ان يتم الاستفسار من مصدر الخبر نفسه او لنقل من جريدة المدى نفسها والاستفسار هو الوسيلة القانونية التي تسهل الوصول الى الحقيقة.

ما هي المصلحة التي تخدم القانون في احراج مؤسسة عرفت باحترامها للقانون واحترامها الثابت للدستور؟ نحن كمثقفين متابعين للشأن السياسي نطلب من مكتب الادعاء العام القيام بهذه الخطوة (الاستفسار) والاستماع الى كافة المصادر المعنية قبل اتخاذ قرار متعجل باقامة الدعوى على المدى حسبما قرأنا في صفحتها الاولى الاربعاء ٣٠ حزيران ٢٠١٠، خاصة واننا لانريد لمكتب الادعاء العام ولا ادارة المدى خسارة دعوى رغم كل ذلك تقع ضمن الممارسات القانونية التي نريدها.

عبد الجبار العتابي: قيود صدئة

فيما يجد مدير تحرير جريدة المؤتمر عبد الجبار العتابي: ان من الغريب ان نسمع بعد سبع سنوات من التغيير ان هناك من يعترض على النشر ويقيم دعوى قضائية بسبب اخبار تنشر بحجة او بأخرى مستغلا الديمقراطية الممنوحة في ان يتصدى لأي خبر بحجة انه تشهير او اساءة للسمعة او ما شابه ذلك، وكأنه يريد بذلك العودة الى رفع السوط والتلويح به واخافة الاعلام من ان اي شيء ينشر من الممكن ان يكون طريقه الى المحاكم، وهذا امر في منتهى عدم فهم الديمقراطية وعدم معرفة واجب الصحافة، وليس في الامر تشهير او اساءة بقدر ما هو اشارة تم نقلها ومن الضروري والطبيعي ان يقوم الطرف الاخر بتكذيب الخبر من خلال اصدار رد او توضيح وتنشره الصحيفة في المكان نفسه وهنا يقتضي التنويه، وينتهي الامر، ولكن يبدو ان من اراد اقامة دعوى في مثل الخبر الذي نشرته المدى قد قصد المدى ولا غير اذا ما عرفنا ان الخبر ليس من عنديات المدى بل منقول عن وسيلة اعلامية اخرى، وهنا يكون الشك ان المقصود هو محاولة للتلويح بالسوط في وجه المدى، الوجه الذي ملامحه واضحة وقسماته تمتلك من القوة ما يمكنها ان تتأثر فقط بما عليه الواقع العراقي او الشارع العراقي، اما فم المدى فهو فصيح ومهذب ولا يمكنه ان يلثغ او يتأتئ او يتلكأ في قول ما يجب عليه قوله، فكانت محاولة رفع السوط من خلال اقامة هذه الدعوى التي تؤكد ان الصحافة الحرة والشريفة تخيف الاخرين من اصحاب الخفايا والنيات السيئة، وان هذه الصحافة الجديدة لا يمكنها ان تعود الى ذلك الزمن الذي ترضخ فيه للرأي الواحد والقسوة الواحدة والاستهتار بالقيم وغمط الحقوق، ولا يمكن للصحافة الحرة ان تتقيد بقيود صدئة من زمان العفونة ولا يمكنها الا أن تعبر بوضوح عن رأيها المعبر عما ينطق به ضميرها الذي هو لسان حال الناس، واذا ما كان البعض مازال نائما وهو يعتقد ان الاساليب السابقة من الممكن ان تؤثر في لسان الناس فهو مخطئ وعليه ان يستيقظ تماما ويدلق على رأسه صفيحة من الماء البارد، فالصحافة الحرة الملتزمة تنشر كل شاردة وواردة ولن يغمض لها جفن وعلى الاخرين ان ينظروا الى الخبر من جوانبه كافة وينظروا الى انفسهم ويقرروا النسبة المئوية في وجودهم ضمن الخبر، واذا ما شعروا بالغبن فهناك طريق سالكة هي حرية الرد التي يكفلها القانون، ومن ثم الاعتذار اذا ما وجدت الصحيفة نفسها في موضع النشر الغلط، وما الصحافة الا اخبار تأتي من مصادر عديدة .